

WO/PBC/29/INF/2

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 9 أبريل 2019

لجنة البرنامج والميزانية

الدورة التاسعة والعشرون

جنيف، من 6 إلى 10 مايو 2019

مستجدات عن مشروع المقاصة التجريبي

من إعداد الأمانة

ملخص

1. تعرض هذه الوثيقة تقريرا مرحليا عن المشروع التجريبي الخاص بمقاصة بعض رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات (معاهدة البراءات)، وهو مشروع غرضه تحليل إمكانية وضع "هيكل مقاصة" لجميع المعاملات الخاصة برسوم معاهدة البراءات. ويرمي هيكل المقاصة إلى الحد من تعرض الإيرادات المتأتية من رسوم معاهدة البراءات لتغيرات أسعار صرف العملات ولخفض التكاليف والجهود المبذولة التي تتحملها مكاتب تسلم الطلبات وإدارات البحث الدولي عند تعاملها مع رسوم معاهدة البراءات. وانطلق المشروع التجريبي بشأن مقاصة رسوم معاهدة البراءات عام 2018 في عدد من مكاتب تسلم الطلبات وإدارات البحث الدولي، حيث غطى على نحو أساسي رسوم البحث ورسوم الإيداع الدولي.
2. ويشير استعراض تمهيدي للنتائج المحققة حتى الآن إلى أن المشروع التجريبي حقق نتائج إيجابية. ولتأكيد هذه النتائج التمهيديّة، يجري المكتب الدولي تقييما داخليا لنتائج المشروع التجريبي التي تحققت عام 2018، بما في ذلك إجراء تحليل مفصل للنتائج المالية (التي ستستعرضها شعبة الويبو للرقابة الداخلية) ودراسة استقصائية من أجل تحديد ما إذا كانت المكاتب التي شاركت في المشروع التجريبي عام 2018 راضية عن النتائج. وستقدم نتائج هذا التقييم إلى الفريق العامل لمعاهدة البراءات

كجزء من التقرير المرحلي الشامل بشأن المشروع التجريبي، كي ينظر فيها في دورته الثانية عشرة المقرر عقدها في الفترة من 11 إلى 14 يونيو 2019.

3. وعلاوة على ذلك، ينوي المكتب الدولي أن يوجه الدعوة إلى عدة مكاتب تعمل بصفة مكتب في إطار معاهدة البراءات وصفة مكتب في إطار نظام مدريد و/أو لاهاي لتتضم إلى عملية المقاصة الموسعة التي ستشمل جميع عمليات تحويل الأموال من وإلى الويبو.

معلومات أساسية

4. أشارت الأمانة أثناء الدورة الخامسة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية (لجنة الميزانية) المعقودة في الفترة من 29 أغسطس إلى 2 سبتمبر 2016 في الفقرة 9 من تقرير استراتيجية التحوط (الوثيقة WO/PBC/25/20) إلى أن المكتب الدولي كان يتحرى عما إذا كانت بدائل التحوط ستنجح في الحد من تعرض الويبو لتقلبات أسعار صرف العملات. وناقش الفريق العامل لمعاهدة البراءات في دورته التاسعة المعقودة في مايو 2016 وثيقة أعدها المكتب الدولي تعرض مختلف التدابير الممكنة للحد من مخاطر تعرض الإيرادات المتأتية من رسوم معاهدة البراءات لتغيرات أسعار صرف العملات (الوثيقة PCT/WG/9/9). ويرد ملخص هذه المناقشات في الفقرات من 21 إلى 36 من ملخص الرئيس (الوثيقة PCT/WG/9/27). وتقدم الفقرات من 30 إلى 33 من تقرير الدورة (الوثيقة PCT/WG/9/28) تفاصيل عن كل المداخلات. وأدرجت نسخة من هذه الوثيقة في مرفق الوثيقة WO/PBC/25/20.

5. وعرض المكتب الدولي في الدورة العاشرة للفريق العامل لمعاهدة البراءات تحديثاً عن العمل الذي تُقدِّ بشأن أحد التدابير الممكنة التي نوقشت في الوثيقة PCT/WG/9/9، ألا وهو التدبير المتعلق بوضع "هيكل مقاصة" لتحويل رسوم معاهدة البراءات (انظر الوثيقة PCT/WG/10/6). وتتخلص مناقشات تلك الدورة في الفقرات من 19 إلى 21 من ملخص الرئيس (الوثيقة PCT/WG/10/24). وتعرض الفقرات من 50 إلى 59 من تقرير الدورة (الوثيقة PCT/WG/10/25) تفاصيل عن كل المداخلات. ويرد في المرفق الأول لهذه الوثيقة مقتطف من تقرير الدورة يعرض المناقشة التي أُجريت بشأن البند المعنون "التقرير المرحلي: التدابير الممكنة للحد من تعرض الإيرادات المتأتية من رسوم معاهدة البراءات لتغيرات أسعار صرف العملات من خلال المقاصة".

6. وعرض المكتب الدولي في الدورة الحادية عشرة للفريق العامل لمعاهدة البراءات تحديثاً آخر عن المشروع التجريبي الخاص بمقاصة رسوم معاهدة البراءات (انظر الوثيقة PCT/WG/11/4). ويرد موجز للمناقشات التي دارت في تلك الدورة في الفقرات من 46 إلى 51 من ملخص الرئيس (الوثيقة PCT/WG/11/26). وتعرض الفقرات من 142 إلى 154 من تقرير الدورة (الوثيقة PCT/WG/11/27) تفاصيل عن كل المداخلات. وأوجز الرئيس قائلاً إن هناك دعماً قوياً من الوفود لمشروع المقاصة التجريبي ولانضمام مزيد من المكاتب لهذا المشروع التجريبي، ولكن كانت هناك بعض التحفظات بشأن توسيع نطاق المقاصة لتغطية رسوم أنظمة الويبو العالمية الأخرى للملكية الفكرية، مثل نظامي مدريد ولاهاي. ويرد في المرفق الثاني لهذه الوثيقة مقتطف من تقرير الدورة يعرض المناقشة التي أُجريت بشأن البند المعنون "التقرير المرحلي: التدابير الممكنة للحد من تعرض الإيرادات المتأتية من رسوم معاهدة البراءات لتغيرات أسعار صرف العملات من خلال المقاصة".

7. وتعرض هذه الوثيقة تحديثاً آخر بشأن إمكانية وضع "هيكل مقاصة" لتحويل رسوم معاهدة البراءات.

وضع "هيكل المقاصة" لتحويل رسوم المعاهدة

8. وضع المكتب الدولي مطلع عام 2018 مشروعاً تجريبياً يخص مقاصة رسوم معاهدة البراءات، وهو يستند إلى التدابير التي نُفذت بنجاح بين مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية بصفته مكتبا لتسلم الطلبات والمكتب الأوروبي للبراءات بصفته إدارة للبحث الدولي بشأن تحويل رسوم البحث من مكتب تسلم الطلبات إلى إدارة البحث الدولي عبر المكتب الدولي. وقد وسع هذا المشروع التجريبي بشكل كبير عدد المكاتب المشاركة، وأنواع الرسوم المشمولة، وأحكام موازنة المدفوعات في كلا الاتجاهين.

9. وسيوفر نطاق المشروع التجريبي مقاصة للرسوم والمبالغ التالية:

(أ) رسوم معاهدة البراءات التي تتسلمها المكاتب بصفقتها مكاتب لتسلم الطلبات أو إدارات للبحث الدولي أو إدارات للفحص التمهيدي الدولي، لصالح المكتب الدولي أو مكاتب أخرى:

"1" رسوم الإيداع الدولي التي يحصلها المكتب بصفته مكتبا لتسلم الطلبات؛

"2" رسوم البحث التي يحصلها المكتب بصفته مكتبا لتسلم الطلبات من أجل تحويلها إلى مكاتب أخرى تعمل بصفة إدارات للبحث الدولي؛

"3" رسوم المعالجة التي يحصلها المكتب بصفته إدارة لفحص التمهيدي الدولي؛

(ب) رسوم معاهدة البراءات التي يتسلمها المكتب الدولي لصالح إدارات البحث الدولي:

"1" رسوم البحث التي يحصلها المكتب الدولي بصفته مكتبا لتسلم الطلبات نيابة عن إدارات البحث الدولي المشاركة في المشروع التجريبي؛

"2" رسوم البحث التكميلي التي يحصلها المكتب الدولي من أجل تحويلها إلى الإدارة المحددة للبحث التكميلي المشاركة في المشروع التجريبي.

(ج) المبالغ التي يدين بها المكتب الدولي لإدارة البحث الدولي أو التي تدين بها إدارة البحث الدولي للمكتب الدولي بموجب القاعدة 1.16(هـ) والناشئة عن الأرباح أو الخسائر المرتبطة بأسعار الصرف والتي يتكبدها المكتب بصفته إدارة للبحث الدولي نتيجة لرسوم البحث المحولة من مكاتب تسلم الطلبات غير المشاركة في المشروع التجريبي إلى إدارة البحث الدولي بعملات أخرى غير العملة التي حددت بها إدارة البحث الدولي رسوم البحث والقابلة للتحويل دون قيد أو شرط إلى العملة المحددة.

(د) المدفوعات المتعلقة بخدمات الويبو الأخرى، مثل نظام مدريد ونظام لاهاي (تخص بعض المكاتب، وسيبدأ تنفيذها عام 2019).

10. وكانت البرمجيات المخصصة لإدارة عملية المقاصة فعالة تماما منذ مطلع عام 2018.

11. ومن المتوخى توسيع نطاق المشروع التجريبي، في حالة نجاحه، ليدعم عمليات الدفع المركزية لرسم الخدمات المقدمة نيابة عن المكاتب الوطنية من خلال نظام المعاهدة الإلكتروني (ePCT)، بالإضافة إلى التوسع في مفهوم المقاصة عبر طائفة أكبر من المعاملات، وضّم مزيد من المكاتب، وإدراج مدفوعات نظامي مدريد ولاهاي في العمليات.

12. واستُبعدت من المشروع التجريبي الرسوم التي يحصلها أي مكتب بصفته مكتبا لتسلم الطلبات والتي تُحوّل فيما بعد إلى المكتب نفسه بصفته إدارة للبحث الدولي.

13. ومشاركة إدارات البحث الدولي في مشروع المقاصة التجريبي مشمولة إما في مذكرات التفاهم أو من خلال تبادل الرسائل، حسبما تفضله كل إدارة دولية. وتحدّد مذكرة التفاهم أو الرسائل المتبادلة إجراءات المقاصة و عملية تحويل رسوم البحث، فضلا عن متطلبات الوثائق ذات الصلة.

14. ويجري توقيع مذكرة التفاهم أو تبادل الرسائل بين المكتب الدولي والمكتب المشارك في المشروع التجريبي بصفته إدارة للبحث الدولي. وبناء على الشروط الواردة في مذكرة التفاهم أو الرسائل المتبادلة، يوجه المكتب الدولي دعوة للمشاركة في المشروع التجريبي إلى كل مكتب من مكاتب تسلم الطلبات عيّن إدارة البحث الدولي المشاركة كإدارة مختصة بإجراء البحث الدولي للطلبات المودعة لدى مكتب تسلم الطلبات المعني. وفي هذه الحالة:

(أ) سيكون المكتب الدولي بمثابة "وكيل" لإدارة البحث الدولي المشاركة لتحصيل رسوم البحث نيابة عنها، وسيقوم بمراجعة الوثائق المقدمة من مكتب تسلم الطلبات المشارك؛

(ب) وسيتفق المكتب الدولي مع كل مكتب من مكاتب تسلم الطلبات المشاركة على جدول زمني فيما يتعلق بالموعد الشهري الذي يتعين فيه على مكتب تسلم الطلبات أن يحول رسوم البحث إلى المكتب الدولي من أجل تحويل هذه الرسوم بعد ذلك إلى إدارة البحث الدولي المشاركة المعنية، وكذلك على العملة التي يجب تحويل رسوم البحث بها؛

(ج) وسيحتفظ المكتب الدولي بالمعاملات غير المستلمة في الموعد المتفق عليه، وستُحوّل تلك المعاملات إلى إدارة البحث الدولي المشاركة في الشهر التالي.

15. وسيُخبر كل مكتب مدعو إلى المشاركة من مكاتب تسلم الطلبات بين أمرين، إما الموافقة على المشاركة أو الإشارة إلى أنه يفضل الاستمرار في التعامل مباشرة مع إدارة البحث الدولي. وفور موافقة مكتب تسلم الطلبات على المشاركة، سيُرسل إليه إخطار مكتوب بالتعليقات المصرفية لتحويل الرسوم والتعليقات البريدية لتقديم الوثائق (إلكترونيا، وفي شكل ورفي إذا لزم الأمر).

مستجدات عن مشاركة إدارات البحث الدولي ومكاتب تسلم الطلبات في عملية المقاصة

مشاركة إدارات البحث الدولي في عملية المقاصة

16. في عام 2018، انضم كل من المكتب الأوروبي للبراءات ومكتب اليابان للبراءات ومكتب البراءات النمساوي إلى مشروع المقاصة التجريبي بصفته إدارات للبحث الدولي ومكاتب تسلم الطلبات على حد سواء.

17. وأصبح مشروع المقاصة التجريبي مع المكتب الأوروبي للبراءات سارياً ابتداءً من 1 أبريل 2018. ونظراً لتعيين عدد كبير من مكاتب تسلم الطلبات المكتب الأوروبي للبراءات لإدارة البحث الدولي المختصة، نُفذ مشروع التجريبي باتباع نهج تدريجي. ووجهت دعوة المشاركة في المشروع التجريبي لكل من مكاتب تسلم الطلبات التي تحصل رسوم البحث لصالح المكتب الأوروبي للبراءات بصفته إدارة للبحث الدولي بعملة خلاف اليورو ومكاتب تسلم الطلبات التي تحصلها باليورو. ويشمل المشروع التجريبي حالياً 33 مكتبا لتسلم الطلبات عيّنت المكتب الأوروبي للبراءات لإدارة البحث الدولي المختصة. وستُوجه الدعوة إلى جميع المكاتب المتبقية عام 2019. وبالإضافة إلى ذلك، استمر العمل بالتدابير الجارية المشار إليها في الفقرة 8 أعلاه بين مكتب الولايات المتحدة الأمريكية للبراءات والعلامات التجارية بصفته مكتبا لتسلم الطلبات والمكتب الأوروبي للبراءات بصفته إدارة للبحث الدولي والمكتب الدولي.

18. وأصبح المشروع التجريبي مع مكتب اليابان للبراءات سارياً ابتداءً من 1 أبريل 2018. ويشمل هذا المشروع التجريبي حالياً أربعة مكاتب لتسلم الطلبات عيّنت مكتب اليابان للبراءات لإدارة البحث الدولي المختصة. ويجري حالياً إعداد الدعوات الموجهة إلى بعض مكاتب تسلم الطلبات الأخرى التي عيّنت مكتب اليابان للبراءات لإدارة البحث الدولي المختصة وستُوجه الدعوة إلى جميع المكاتب المتبقية عام 2019.

19. وأصبح المشروع التجريبي مع مكتب البراءات النمساوي سارياً ابتداءً من 1 أغسطس 2018. ويشمل حالياً ستة مكاتب لتسلم الطلبات عيّنت مكتب البراءات النمساوي لإدارة البحث الدولي المختصة. ويجري حالياً إعداد الدعوات الموجهة إلى جميع المكاتب المتبقية وستصدر عام 2019.

وضع المناقشات بشأن مشاركة إدارات البحث الدولي الأخرى

20. يعقد المكتب الدولي حالياً مناقشات مع المكتب الكوري للملكية الفكرية بشأن إمكانية مشاركته في المشروع التجريبي بصفته إدارة للبحث الدولي. ونظراً إلى أن الوان الكوري لا يُعتبر عملة قابلة للتحويل، فقد وضع المكتب الدولي تدابير مع المصارف التي يتعامل معها للحصول على مبالغ كافية من الوان الكوري بأسعار صرف مواتية إذا ما قرّر المكتب الكوري للملكية الفكرية المشاركة. ومن شأن هذا النهج أن يقلص بشكل كبير من مخاطر أسعار الصرف أمام المكتب الدولي بموجب القاعدة 1.16(هـ) من معاهدة البراءات. ومن شأنه أيضاً أن يقلص من الجهود الذي سيلزم للمكتب الكوري للملكية الفكرية بذله لإعداد المطلب الخاص بالخسائر أو الأرباح الناجمة عن أسعار الصرف.

21. وعلاوة على ذلك، يعمل المكتب الدولي على وضع تدابير من أجل توسيع مشروع المقاصة التجريبي ليشمل مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية وإدارة الصين الوطنية للملكية الفكرية (CNIPA) والإدارة الاتحادية الروسية للملكية الفكرية (Rospatent) بصفتهما إدارات للبحث الدولي. وما تزال المناقشات جارية مع مكتب إسرائيل للبراءات ومكتب سنغافورة للملكية الفكرية بشأن إمكانية مشاركتها في المستقبل، في حال حُسم في التغييرات المطلوب إدخالها على أنظمة المعلومات الخاصة بإدارة البحث الدولي وعلى إجراءاتها. وستراعي هذه التدابير المتطلبات الخاصة التي تفرضها تلك المكاتب، سواء إدارات للبحث الدولي أو مكاتب لتسلم الطلبات، إلى جانب القيود المفروضة على العملة ونوع الرسوم الدولية التي يديرها كل مكتب على حدة.

22. وقُدّم اقتراح إلى مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية ليحصل رسوم إدارات البحث الدولي من مكاتب تسلم الطلبات التي عيّنته إدارة مختصة. ويشارك مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية بالفعل في

المشروع التجريبي بصفته مكتبا لتسلم الطلبات يُعنى بتحصيل رسوم إدارات البحث الدولي وتحويلها إلى المكتب الأوروبي للبراءات ومكتب اليابان للبراءات. وستوجه الدعوات عام 2019 إلى إدارات البحث الدولي الأخرى التي أبدت اهتمامها بمشروع المقاصة التجريبي.

مشاركة مكاتب تسلم الطلبات

23. بحلول نهاية عام 2018، انضم إلى مشروع المقاصة التجريبي 33 مكتبا لتسلم الطلبات عيّنت إدارة واحدة أو أكثر من إدارات البحث الدولي الثلاثة المشاركة لإدارة مختصة. وبالنسبة لمكاتب تسلم الطلبات المشاركة، استلم المكتب الدولي عام 2018 جميع المعاملات تقريبا، باستثناء عدد ضئيل منها، في الموعد المتفق عليه في مشروع المقاصة التجريبي.

24. وأشار العديد من مكاتب تسلم الطلبات التي وُجّهت لها الدعوة بالمشاركة في مشروع المقاصة التجريبي عام 2018 إلى عدم قدرتها على المشاركة نظرا للوائح الداخلية التي تفرض أن يتم الدفع مباشرة إلى إدارة البحث الدولي المختصة. ويؤمل في أن تُعالج هذه المسألة بإدخال تعديلات على اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات وتغييرات على التعليمات الإدارية، وهو ما سيُقتَرَح على الدورة الثانية عشرة للفريق لمعاهدة البراءات المقرّر عقدها في الفترة من 11 إلى 14 يونيو 2019.

الفوائد المحققة حتى الآن

25. لم يُجر أي تقييم رسمي لأثر مشروع المقاصة التجريبي حتى الآن. ومع ذلك واستنادا إلى استعراض النتائج حتى نهاية فبراير 2019 وإلى المناقشات التي أُجريت مع إدارات البحث الدولي المشاركة، حُدِدت أربعة مجالات عادت بفوائد متبادلة على كل من إدارات البحث الدولي المشاركة والمكتب الدولي:

(أ) تراجع مطالب التعويض عن الخسائر والأرباح الناجمة عن أسعار الصرف بموجب القاعدة 1.16(هـ) التي ترفعها إدارات البحث الدولي المشاركة إلى أعداد ضئيلة. كما تمكّن المكتب الدولي، عن طريق أسلوبه المركزي لإدارة العملات، من الاستفادة أسعار الصرف التفضيلية التي توفرها المصارف عند تحويل مبالغ كبيرة من العملات.

(ب) وقد أسهم تحقّق المكتب الدولي من مبلغ الرسوم المدفوعة ووضع الطلب في تخفيف العبء على إدارات البحث الدولي المشاركة.

(ج) وأسفرت مقاصة رسوم البحث المستحقة لكل إدارة بحث دولي مقابل رسوم الإيداع الدولي ورسوم المعالجة عن إحداث أثر إيجابي على إدارة النقد، مما يكتسي أهمية خاصة في هذه الفترة التي تسود فيها معدلات فائدة سلبية على الفرنك السويسري. وتتجميع هذه الرسوم في دفعة واحدة موحدة، تتلقّى إدارات البحث الدولي المشاركة الرسوم من المكتب الدولي أو تدفعها له مرّة واحدة في الشهر فقط، وترد تفاصيل عناصر هذه الدفعة في بيان المقاصة المتاح كي تقرّه إدارة البحث الدولي قبل تاريخ التسوية. وبهذا أُلغيت الرسوم المصرفية التي كانت سُنْتُكَبَد من جزاء تحويلات متعددة.

(د) وأصبح لدى مكاتب تسلم الطلبات الآن خيار تقديم دفعة واحدة تجمع بين رسوم البحث المستحقة لإدارة البحث الدولي المشاركة ورسوم الإيداع الدولي المستحقة للمكتب الدولي، مما يقلص المدفوعات ورسوم التحويل المصرفي.

26. ومن المتوقع الانتهاء من التقييم الداخلي للنتائج في أبريل 2019، عندما سيمر عام كامل على بدء تشغيل المشروع التجريبي. وستتاح النتائج للفريق العامل لمعاهدة البراءات في دورته الثانية عشرة التي ستعقد في يونيو 2019.

27. وكان التقييم الداخلي للمشروع التجريبي جارياً في وقت صياغة هذه الوثيقة. وإذا أقر التقييم النتائج الإيجابية للاستعراض التمهيدي، يعترم المكتب الدولي أن يقترح على الفريق العامل النظر أثناء دورته في يونيو 2019 في مسألة تنفيذ المقاصة كجزء دائم ضمن عمليات معاهدة البراءات، بما في ذلك النظر في التحسينات التقنية الممكنة والمسائل القانونية والسياساتية التي يتعين معالجتها للسماح بمشاركة جميع المكاتب والدول المتعاقدة بموجب معاهدة البراءات.

مسائل فرعية يجب معالجتها

28. تطلب تنفيذ المشروع التجريبي وقتاً إضافياً لكي يقوم موظفو المكتب الدولي بفحص مشاكل في عمليات المقاصة الشهرية وحلها. وكان من الضروري تدريب الموظفين والتأكد من أن المشروع التجريبي يُنفذ على نحو يسمح بإقرار أن الفوائد ستفوق التكاليف. ويولى اهتمام خاص لعدد ونوع الأخطاء التي تحدث، وتحديد الطرق التي يمكن بها تقليل تلك الأخطاء أو تفاديها.

29. ويفترض التنفيذ الفعال للمشروع التجريبي أن جميع مكاتب تسلم الطلبات المشاركة قادرة على تسليم معلومات الطلب/رسوم البحث ودفع الرسوم للمكتب الدولي بدقة وفي الوقت المناسب في نسق بيانات مدعوم، بما في ذلك جميع المعلومات التي تتطلبها برمجيات المقاصة وعملياتها ذات الصلة. وسيقتضي ذلك من مكاتب تسلم الطلبات المشاركة أن تتعاون على إجراء التغييرات التكنولوجية اللازمة (التي عادة ما تكون تغييرات طفيفة نسبياً) وتدريب الموظفين. وفي الوقت الحالي، يمكن لمكاتب تسلم الطلبات مواصلة تقديم مدفوعاتها ومعلومات الطلب/رسوم البحث إلى المكتب الدولي بالنسق نفسه المستخدم لإرسالها إلى كل إدارات البحث الدولي المشاركة. غير أن الهدف المنشود هو إرسال المعلومات بنسق XML الذي يضمن الاتساق. وتتواصل الجهود المبذولة لتحقيق ذلك بإدخال المزيد من أدوات تكنولوجيا المعلومات وباستخدام نظام المعاهدة الإلكتروني (ePCT).

30. وسيتمتع على المكاتب التي لديها أنظمة محاسبية وحسابات مصرفية منفصلة لأغراض مختلفة (للبراءات والعلامات التجارية مثلاً) أن تنظر في إمكانية تنقيح الإجراءات للسماح بإجراء المدفوعات الصافية من حساب واحد فقط أو إليه.

31. وستكون لتلك الإجراءات آثار على الإجراءات المحاسبية لنظام معاهدة البراءات ونظام مدريد ونظام لاهاي، وهو ما يجري تحليه حالياً.

32. وجرى فحص مجموعة متنوعة من المسائل عام 2018، بما في ذلك وصول النظام إلى الوضع الأمثل من أجل تحقيق النتيجة الرئيسية المنشودة المتمثلة في تقليل مخاطر تقلبات أسعار الصرف إلى أدنى حد. وقد أدى ذلك إلى فتح حسابات مصرفية جديدة لاستلام العملات التي تنفق بها الويبو حالياً مبالغ محدودة واتخاذ الترتيبات اللازمة لبيع تلك العملات للحصول على عملات تُجرى بشأنها مقاصة المعاملات. وفي السابق، استلم المكتب الدولي من مكاتب تسلم الطلبات رسوم الإيداع الدولي بناء على معاهدة البراءات بتلك العملات في حساب بالفرنك السويسري، مما أدى إلى عدم تحويلها بأسعار صرف تفضيلية. وباستلام رسوم الإيداع الدولي ورسوم البحث في حسابات مفتوحة بكل عملة معنية، ثم تحويل الرصيد غير المستخدم إلى العملة اللازمة للوفاء بمتطلبات الإنفاق، تحسنت إدارة النقد ومعدلات أسعار الصرف.
33. وفيما يلي النص المقترح لفقرة القرار.

34. إن لجنة البرنامج والميزانية مدعوة إلى الإحاطة علماً بمضمون هذه الوثيقة (WO/PBC/29/INF/2).

[يلي ذلك المرفقان]

المرفق الأول - مقتطف من تقرير الدورة العاشرة للفريق العامل لمعاهدة البراءات (PCT/WG/10/25)

(...)

التقرير المرحلي: التدابير الممكنة للحد من تعرض الإيرادات المتأتية من رسوم معاهدة البراءات لتغيرات أسعار صرف العملات من خلال المقاصة

50. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/WG/10/6.

51. وعرضت الأمانة الوثيقة التي قدمت معلومات محدثة عن إمكانية إدخال هيكل مقاصة لجميع معاملات رسوم معاهدة البراءات. وأفادت أن هذه الفكرة قُدمت لأول مرة إلى الفريق العامل في عام 2015 (انظر الفقرة 7 من الوثيقة PCT/WG/8/15) كجزء من مجموعة من التوصيات الصادرة عن استشاريين تابعين لشركة خزانة شاركوا في استعراض جوانب إدارة أصول الويبو، وأبرزها تعرض تلك الأصول لأسعار الصرف الأجنبي. وكانت الفكرة الأساسية هي إنشاء هيكل مقاصة لمعاملات رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات بين مكاتب تسلم الطلبات وإدارات البحث الدولي والمكتب الدولي من خلال توحيد جميع المعاملات بين المشاركين وحساب صافي التسوية، والتي عادة ما تكون دفعة واحدة أو إيصال استلام. ومن ثم، فإن مكتب تسلم الطلبات لن يرسل إلى المكتب الدولي رسوم الإيداع الدولي المحصلة فحسب، بل أيضا رسوم البحث. وسيجمع المكتب الدولي بعد ذلك رسوم البحث الواردة من عدة مكاتب تسلم لإدارات بحث دولي معينة، ويحيلها إلى الإدارة المعنية كدفعة واحدة. ومن شأن ذلك أن يخفض عدد التحويلات لأن مكاتب تسلم الطلبات وإدارات البحث الدولي لن تحتاج إلا إلى التعامل مع عمليات التحويل من وإلى المكتب الدولي. وعلاوة على ذلك، ستحصل إدارات البحث الدولي على رسم البحث الكامل بالعملة الثابتة، وبالتالي فإنها لن تحتاج إلى المطالبة بأي خسائر تكبدتها بسبب تقلبات أسعار الصرف بموجب القاعدة 1.16(هـ) وحيثما يكون مكتب تسلم الطلبات أيضا لإدارة للبحث الدولي، سيتبادل ذلك المكتب والمكتب الدولي المعلومات المتعلقة بالرسوم المحصلة كمكتب تسلم الطلبات ورسوم البحث التي يدفعها المكتب الدولي والتي تمثل المبالغ المحصلة من مكاتب تسلم الطلبات الأخرى. وعندئذ ستجري مقاصة رسوم الإيداع الدولي ورسوم البحث، مما يؤدي إما إلى أن يدفع مكتب تسلم الطلبات للمكتب الدولي بعملته المحلية، أي إذا كانت هذه العملة قابلة للتحويل إلى الفرنك السويسري، أو بخلاف ذلك بالفرنك السويسري أو باليورو أو بالدولار الأمريكي، أو إذا كان هناك مبلغ صافي مستحق لمكتب تسلم الطلبات، فإن المكتب الدولي سيحول صافي المبلغ المستحق بالعملة التي حددت بها الإدارة رسم البحث. وكما أوضحت الوثيقة، يجري حاليا تحليل للآثار المترتبة على إنشاء هيكل المقاصة. وأفادت الأمانة أن المكتب الدولي تقدم بطلب تقديم عروض (RFP) من أجل اختيار برمجيات المقاصة اللازمة لتشغيل الهيكل. وأوصي بأحد الموردين، وكان المكتب الدولي بصدد التفاوض بشأن العقد. وأعرب المكتب الدولي عن أمله في إجراء الاختبارات باستخدام بيانات من عام 2016 في الربع الثاني من عام 2017 لتحليل أثر المقاصة. ومن ثم، يعتمد المكتب الدولي دعوة بعض المكاتب التي تعمل كمكتب لتسلم الطلبات وإدارة للبحث الدولي ولديها عدد كبير من عمليات نقل رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات، للمشاركة في تجربة المقاصة في بيئة اختبار في الربع الثالث من عام 2017. وسيشمل هذا المشروع التجريبي رسوم الإيداع ورسوم البحث. وإذا نجح المشروع التجريبي، سيقدم اقتراح إلى الفريق العامل لتوسيع نطاق النهج إلى أكبر عدد ممكن من المكاتب. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب المكتب الدولي عن اهتمامه أيضا بإدراج مدفوعات التوزيع في

نظامي مدريد ولاهاي من أجل تقليص حجم تحويلات العملة المرتبطة بهذه المدفوعات، وسيستأور مع اتحادي مدريد ولاهاي بشأن توسيع عملية المناقصة في حالة نجاح التجربة.

52. وأيد وفد إسرائيل اقتراح إدخال هيكل مقاصة لنقل الرسوم، ولكنه أفاد أنه من الضروري أن يكون لدى مكتب البراءات الإسرائيلي الوقت الكافي لإعداد نظم تكنولوجيا المعلومات لديه لتلقي ونقل الرسوم وفقاً لآلية المقاصة المقترحة. وفي الوقت الحالي، يتعين على مكتب البراءات الإسرائيلي أن ينظر بعناية في هذه المسألة، حيث أنه ليست عملية البحث هي التي يحفزها تلقي رسوم البحث فحسب، بل تستند المهام والإجراءات الأخرى إلى هذه الآلية. وستتطلب الآلية المركزية للدفع إجراء تغييرات جوهرية في النظام وإجراءات العمل في مكتب البراءات الإسرائيلي.

53. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تأييده العام للنهج الممكنة لتقليل الخسائر في الإيرادات التي تتكبدها الـويو بسبب تقلبات أسعار الصرف، وأعرب عن تطلعه إلى استعراض هذه القضايا مع الاستفادة من التحليل المفصل الذي أجراه الخبير الاستشاري المشار إليه في الفقرة 11 من الوثيقة، من أجل فهم أفضل لكيفية عمل مقترح المقاصة. وذكر الوفد أنه لا يزال يساوره القلق بشأن الاقتراح المتعلق بهيكل المقاصة الذي يمكن أن يؤدي إلى عمل إضافي لمكاتب تسلم الطلبات ويفرض عبئاً إضافياً على المكاتب بمختلف قدراتها بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات. ومع ذلك، أيد الوفد المشروع التجريبي الذي يعتمده المكتب الدولي أن يبدأ في وقت لاحق من عام 2017 لاختبار برمجيات وأساليب تنفيذ هيكل مقاصة محتمل، وذكر أن مكتب التسميات والعلامات والبراءات في الولايات المتحدة مستعد للمشاركة إذا طلب منه ذلك. كما ذكر الوفد أن أي مخطط مقاصة لرسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات يجب أن يضمن شفافية جميع المعاملات وأن تكون المشاركة طوعية بالنظر إلى أن النظم المالية ونظم المعلومات في بعض المكاتب قد لا تكون متوافقة مع إجراء العمليات المطلوبة.

54. وأبرز وفد المكتب الأوروبي للبراءات التجربة الإيجابية مع المشروع التجريبي حيث تلقى رسوم البحث من المكتب الدولي باليورو مقابل الطلبات الواردة المستلمة في مكتب التسميات والعلامات والبراءات في الولايات المتحدة الذي عمل له كإدارة للبحث الدولي. ولذلك رحب الوفد بالفرصة المتاحة للعمل بالتعاون مع المكتب الدولي من أجل إطلاق مخطط تجريبي آخر ينطوي على نقل رسوم البحث من أجل تطوير نظام أكثر فعالية لجميع المكاتب. وأعرب المكتب الأوروبي لبراءات الاختراع عن تقديره لتخفيض تكاليف المعاملات المالية بشرط أن يعمل نظام المعاملات الشهرية بشكل صحيح، الأمر الذي يتطلب من الأطراف أن تجري معاملاتها في الإطار الزمني اللازم، وأن تستخدم الأدوات الإلكترونية المناسبة لتبادل المعلومات. وأعرب الوفد عن اهتمامه بالحصول على مزيد من المعلومات، في دراسة للأثر المالي على سبيل المثال، بشأن تكاليف سعر الصرف الواردة في الفقرة 17 من الوثيقة. وأكد الوفد وجود ميزة في ربط هيكل المقاصة بخدمة نسخ البحث الإلكترونية، حيث يعمل المكتب الدولي كمركز لنسخ البحث والرسوم، الأمر الذي يجعل النظام أكثر فعالية بالنسبة لإدارات البحث الدولي. وفي الختام، أعرب الوفد عن أمله في إدخال تعديلات في المستقبل على اللائحة التنفيذية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات لتمكين مكاتب تسلم الطلبات من نقل رسوم البحث إلى إدارات البحث الدولي عن طريق المكتب الدولي عندما لا تكون عملة الدفع هي نفسها التي تحددها إدارة البحث الدولي.

55. وأيد وفد الصين اقتراح بدء مشروع تجريبي لمقاصة رسوم البحث والإيداع الدولي. واقترح الوفد أن يشمل المشروع التجريبي مختلف إدارات البحث الدولي بهدف جعل إجراءات تحصيل الرسوم ونقلها أكثر فعالية من حيث التكلفة.

56. وأعرب وفد اليابان عن اهتمامه بأن ينضم مكتب البراءات الياباني إلى المشروع التجريبي لمقاصة الرسوم وطلب مزيداً من التفاصيل عن تنفيذه من أجل دراسة الترتيبات وتحديد المسائل التي يمكن أن تنشأ عن المشاركة في مخطط المقاصة. وفيما يتعلق بالاتفاق مع المكتب الدولي لتغيير مسار نقل رسوم البحث المشار إليها في الفقرة 14 من الوثيقة، طلب الوفد من المكتب الدولي تقديم الاتفاق المحتمل بين مختلف المكاتب التي ستشارك في المشروع التجريبي.

57. وأيد وفد شيلي الاقتراح الذي رأى أنه سيكون مفيداً في تحقيق مكاسب في الكفاءة فيما يتعلق بالمعاملات بين المكاتب.

58. وأشارت الأمانة إلى أنها ستعد اتفاقاً نموذجياً على النحو الذي طلبه وفد اليابان وتعميمه على أعضاء الفريق العامل. وأعربت الأمانة عن استعدادها لمناقشة المشاكل المتعلقة بالمشاركة في المشروع التجريبي الذي أشارت إليه الوفود. كما أفادت بأنه سيتم الاتصال بوفود بعض المكاتب لدعوتها للمشاركة في المشروع التجريبي للمقاصة.

59. وأحاط الفريق العامل علماً بمضمون الوثيقة PCT/WG/10/6 ودعا المكتب الدولي إلى إعداد مشروع اتفاق نموذجي لتستخدمه جميع مكاتب تسلم الطلبات والإدارات الدولية المشاركة.

(...)

[يلي ذلك المرفق الثاني]

المرفق الثاني - مقتطف من تقرير الدورة الحادية عشرة للفرق العامل لمعاهدة البراءات (PCT/WG/11/27) (...)

التقرير المرحلي: التدابير الممكنة للحد من تعرض الإيرادات المتأتية من رسوم معاهدة البراءات لتغيرات أسعار صرف العملات من خلال المقاصة

142. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/WG/11/4 وإلى عرض تقديمي قدمته الأمانة³.

143. وأيد وفد إسرائيل المفهوم العام للاقتراح بإدخال هيكل مقاصة لنقل الرسوم واستمر في رؤية فوائد في إطار المقاصة. وبينما كان الغرض الرئيسي من المقاصة هو تحسين إدارة التدفقات النقدية من قبل المكتب الدولي والمكاتب المشاركة عن طريق الحد من المخاطر المتعلقة بتقلبات أسعار الصرف، فقد أبرز الوفد فائدة تحسين نقل البيانات بين مكاتب تسلم الطلبات والهيئات الدولية حيث يقوم المكتب الدولي بمراجعة جميع البيانات الواردة من مكتب تسلم الطلبات للتأكد من اكتمالها ودقتها قبل نقلها إلى إدارة البحث الدولي. ونظرا لوجوب إدخال تعديلات ضرورية على أنظمة تكنولوجيا المعلومات ومن أجل تزامن المعاملات، فقد انضم مكتب منظمة العمل الدولية في المرحلة الأولى إلى المشروع التجريبي كمكتب لتسلم الطلبات فقط. واعتبارا من 1 مايو 2018، تم إرسال رسوم البحث التي جمعها مكتب منظمة العمل الدولية، بصفته مكتبا للاستلام، لمصلحة المكتب الأوروبي للبراءات بوصفه إدارة البحث الدولي، عن طريق المكتب الدولي. وبموجب هذا المخطط، تم تحويل الرسوم التي تم جمعها في شهر مايو 2018 في بداية شهر يونيو. وفي الأشهر القادمة، خطط مكتب منظمة العمل الدولية للانضمام إلى المشروع التجريبي كإدارة للبحث الدولي. وفيما يتعلق بتوسيع مشروع المقاصة، ونظرا لأن لدى مكتب منظمة العمل الدولية حسابات مصرفية منفصلة ونظم محاسبية تتعلق ببراءات الاختراع والعلامات التجارية، لن يتمكن مكتب المنظمة من توسيع عملية المقاصة لتشمل جميع عمليات نقل الأموال المختلفة من المكتب الدولي واليه. ولذلك فإن مشاركة مكتب منظمة العمل الدولية في المشروع التجريبي ستكون مقصورة على رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات.

144. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تأييده العام للطرق التي يمكن تطبيقها لتقليل الخسائر في الإيرادات التي تكبدها الويبو بسبب تقلبات أسعار الصرف، وأعرب عن سروره لمشاركة مكتب الولايات المتحدة الأمريكية للبراءات والعلامات التجارية في مخطط المقاصة التجريبي كمكتب تسلم الطلبات لتحويل رسوم البحث إلى المكتب الأوروبي للبراءات بوصفه إدارة البحث الدولي من خلال المكتب الدولي. كما أعرب الوفد عن أمله في أن يتمكن قريبا من تأكيد مشاركة مكتب الولايات المتحدة الأمريكية للبراءات والعلامات التجارية في تجربة مماثلة شملت مكتب الموظفين الفنيين المبتدئين بوصفه إدارة البحث الدولي، والتي دعيت مؤخرا للانضمام إليها. وعبر الوفد عن رغبته في معرفة المزيد عن المشاركة في مشروع المقاصة التجريبي من منظور إدارة البحث الدولي، حيث رغب في استعراض مذكرة التفاهم وغيرها من المعلومات الخاصة بإدارات البحث الدولي المشاركة والتي أعدها المكتب الدولي. ومع ذلك، أعرب الوفد عن بعض المخاوف بشأن التوسيع في هيكل المقاصة ليشمل جميع المعاملات التي تشمل المكتب الدولي، بما في ذلك نظام مدريد ونظام لاهاي. ومن

³ يمكن الاطلاع على العرض التقديمي على موقع الويبو على الرابط https://www.wipo.int/meetings/ar/doc_details.jsp?doc_id=408865

الضروري أيضا ضمان الشفافية في جميع المعاملات بالمشاركة في أي مخطط مقاصة يقترحه المكتب الدولي ويتعين أن يكون طوعيا نظرا لأن الأنظمة المالية ونظم تكنولوجيا المعلومات في بعض المكاتب قد لا تكون متوافقة مع إجراء العمليات المطلوبة وقد تتطلب وقتا طويلا لتنفيذ أي تغييرات ضرورية.

145. وقال وفد المكتب الأوروبي للبراءات إن مشروع المقاصة التجريبي يعمل بشكل جيد مع المكتب الأوروبي للبراءات الذي يتلقى بيانات موثوقة من المكتب الدولي بشأن رسوم البحث التي تم استلامها في مكاتب تسلم الطلبات العشرة التي انضمت إلى المشروع التجريبي حيث يمثل المكتب الأوروبي للبراءات إدارة البحث. ولذلك شجع الوفد المكاتب الأخرى على المشاركة في نظام المقاصة وأعرب عن سروره لأن المكتب الدولي كان قد خطط لدعوة جميع مكاتب تسلم الطلبات، التي تعتبر المكتب الأوروبي للبراءات إدارة بحث دولية مختصة، للانضمام إلى المشروع التجريبي بحلول شهر فبراير 2019، بما في ذلك المكاتب التي كانت تستخدم عملة اليورو. واستفسر الوفد عما إذا كان من الممكن في المستقبل لجميع مكاتب تسلم الطلبات استخدام نفس نسق ونوع الملف بالنسبة لمعلومات البحث الخاصة بهم، و ما إذا كان يمكن للمكتب الدولي أن يرسل إلى المكتب الأوروبي للبراءات ملف واحد فقط خاص بجميع مكاتب الاستلام المشاركة، بدلا من إرسال ملف منفصل لكل مكتب. بالإضافة إلى ذلك، كان المكتب الأوروبي للبراءات يتطلع إلى ربط المشروع التجريبي بخدمة نسخ البحث الإلكترونية، التي ستضمن نقل رسوم البحث المتعلقة بنسخ البحث المرسل من خلال خدمة نسخ البحث الإلكترونية إلى إدارة البحث الدولي من خلال هذه الخدمة، بغض النظر عما إذا كان المكتب الدولي قد تلقى بعد مدفوعات من مكتب تسلم الطلبات أم لا.

146. وقال وفد الدانمرك إن المكتب الدانمركي للبراءات والعلامات التجارية كان أحد مكاتب الاستلام المشاركة في مشروع المقاصة التجريبي الذي يشمل المكتب الأوروبي للبراءات بوصفه إدارة البحث الدولي. واعتبر الوفد أن المشروع التجريبي كان من السهل إدارته وأعرب عن أمله في أن يكون مفيدا ويمكنه من توزيعه على المزيد من المكاتب نظرا لأنه قام بتبسيط معالجة الترجمات لصالح الإدارات الدولية.

147. وأعرب وفد اليابان عن تقديره للمكتب الدولي على حموده المتواصلة المتعلقة بتنفيذ ترتيبات المقاصة بخصوص معاملات رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات من أجل الحد من المخاطر الناجمة عن تقلب أسعار الصرف وتكاليف المعاملات في إطار نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات. وكما ورد في الفقرة 16 من الوثيقة، فقد بدأ مكتب براءات اليابان برنامجا تجريبيا لمقاصة رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات في 1 أبريل 2018، وتطلع الوفد إلى مشاركة خبرته مع المشروع التجريبي. كما تطلع الوفد إلى توسيع نطاق ترتيبات المقاصة ووضع إطار لها. وعلاوة على ذلك، أعرب الوفد عن أمله في قيام كافة مكاتب تسلم الطلبات والتي كان المكتب الياباني للبراءات يمثل إدارة بحث دولية مختصة بالنسبة لها بالمشاركة في المشروع التجريبي.

148. ورحب وفد سنغافورة بإطار المقاصة لأنه قلل من تعرض إدارات البحث والفحص التمهيدي الدولي للمخاطر الكامنة والمتعلقة بإيرادات رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات بسبب تقلبات أسعار صرف العملات. ومن شأن الجهود التي يبذلها المكتب الدولي لإنشاء المشروع التجريبي جنبا إلى جنب مع تنفيذ البرمجيات المتعلقة بإدارة الترجمات أن تعمل على تسير تحول المكاتب التي قررت الشروع في إجراء عملية المقاصة. وفي هذا الشأن، أعرب الوفد عن تأييده لمركزية مدفوعات الرسوم في المستقبل، وقال إنه يتطلع إلى الفوائد المتوخاة التي قد يجلبها هذا الأمر.

149. وأعرب وفد المملكة المتحدة عن تأييده لمشروع المقاصة التجريبي وشارك كمكتب استقبال منذ 1 أبريل 2018. وأكد الوفد على أهمية قيام المكاتب بكل ما في وسعها للمساعدة في تخفيف المخاطر المحتملة التي يمكن أن تشكلها تحركات أسعار الصرف بالنسبة للماليات المكتب الدولي. ومع ذلك، وقبل اتخاذ أي قرارات بشأن توسيع نطاق المشروع التجريبي ليشمل نظامي مدريد ولاهاي، رأى الوفد أنه ينبغي إجراء استعراض كامل لفعاليتها. وعلاوة على ذلك، سيحتاج الوفد أيضا إلى مزيد من الوقت لتقييم تأثير التوسع في تطبيق المشروع التجريبي على نظم تكنولوجيا المعلومات والتمويل الخاصة به.

150. وأعرب وفد الصين عن سروره لنجاح بداية المشروع التجريبي وأعرب عن تأييده لزيادة تنفيذ المشروع التجريبي ليشمل مكاتب أخرى والتوسع فيه ليشمل مختلف المعاملات وعملات إضافية. ونتيجة لهيكل المقاصة، ستكون معاملات الرسوم أكثر وضوحا وسرعة وكفاءة من حيث التكلفة بالنسبة للمكاتب. ومع ذلك، فقد أبرز الوفد أن كل مكتب لديه سياسات مالية ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار في المشروع التجريبي. وقد عمل المكتب القطري للملكية الفكرية كمكتب استلام، وكذلك عمل إدارة بحث دولية لمكاتب استلام أخرى، ولذلك فإنه يقوم، بموجب ترتيبات المقاصة، بتسديد المدفوعات وتلقي الأموال من المكتب الدولي. ومع ذلك، تمنع سياسة إدارة العملة في الصين عبور مدفوعات موازية.

151. وأعرب وفد الهند عن تأييده وتقديره للتدابير التي اتخذتها الويبو للحد من تعرض إيرادات رسوم المعاهدة لخطر تقلبات أسعار الصرف من خلال المقاصة. ونظرا لأنه مكتب لتسليم الطلبات، سيشارك المكتب الهندي للبراءات في المشروع التجريبي مع المكتب الأوروبي للبراءات بدءا من 1 أبريل 2018. وقد وافق مكتب البراءات الهندي، بصفته مكتب استقبال، على الانضمام إلى المشروع التجريبي مع مكتب البراءات النمساوي والذي كان من المتوقع أن يبدأ في أغسطس 2018.

152. وأعرب وفد أستراليا عن شكره للمكتب الدولي على المعلومات التفصيلية التي قدمها ودعوته للانضمام إلى المشروع التجريبي، حيث رأى إمكانية مشاركة المكتب الأسترالي للملكية الفكرية. وإلى جانب مشروع المقاصة التجريبي، رأى الوفد أنه من المفيد بحث إدخال تحسينات على النظام الإلكتروني لمعاهدة التعاون بشأن البراءات في هذا المجال. فعلى سبيل المثال، يمكن استخدام النظام الإلكتروني لمعاهدة التعاون بشأن البراءات لجمع الرسوم حيث يقوم العميل بالسداد مباشرة إلى مكتب المستفيد بالعملة المطلوبة والمبلغ المطلوب في وقت الإجراء أمام المكتب، لعدم توافر رسوم وحدة على سبيل المثال. وهذا من شأنه أن يزيل الخطر الذي قد يواجهه المكتب الدولي بين وقت الإجراء ووقت سداد المدفوعات إلى إدارة البحث الدولي.

153. وأوجز الرئيس قائلا إن هناك دعما قويا من الوفود لمشروع المقاصة التجريبي ولانضمام مزيد من المكاتب البرنامج، ولكن كانت هناك بعض التحفظات بشأن توسيع نطاق المقاصة لتغطية رسوم أنظمة الملكية الفكرية العالمية الأخرى في الويبو ونظامي مدريد ولاهاي.

154. وأحاط الفريق العامل علما بمحتويات الوثيقة PCT/WG/11/4.

(...)

[نهاية المرفق الثاني والوثيقة]